دور الأجهزة الرقابية في مكافحة الفساد الإداري

رضا على عمر الصالح* – قسم المحاسبة- كلية الاقتصاد – جامعة الزاوية
Redaalsalh75@gmail.com
تاريخ الارسال 2025/5/5م تاريخ القبول 25-2/7/4م

The Role of Regulatory Bodies in Combating Administrative Corruption

*Redha Ali Omar Al-Saleh – Department of Accounting – Faculty of Economics – University of Zawiya"

Abstract:

This study aimed to shed light on the role of oversight bodies in detecting and combating manifestations of administrative corruption within governmental institutions. It analyzed the extent of their effectiveness in carrying out their oversight functions and the impact of their independence on their efficiency in fighting administrative corruption. The research also seeks to identify the key challenges and obstacles these bodies face while performing their duties, whether legal, administrative, or structural in nature. Within this framework, the study reviews a number of proposed effective mechanisms and approaches to enhance the efficiency of these institutions, contributing to the realization of the principles of transparency and administrative accountability in the public sector.

The study reached the following conclusions:

The lack of independence of oversight bodies is one of the main obstacles to combating administrative corruption in Libya. Analysis of the legal structure reveals that most oversight institutions are subject, to some extent, to the executive authority, which limits their effectiveness in holding senior officials involved in corruption accountable.

The absence of genuine political will hinders anti-corruption efforts. Despite the presence of multiple oversight initiatives, the lack of actual political support and the political cover provided to corrupt individuals represent major barriers to accountability.

The overlap in the mandates of oversight bodies leads to fragmented efforts. There is duplication of tasks among the Audit Bureau, the Administrative Control Authority, and the Anti-Corruption Authority, which weakens coordination and creates loopholes exploited by corrupt individuals.

The lack of human and technical resources within oversight bodies negatively affects their performance. Many of these institutions suffer from a shortage of technically qualified personnel to investigate corruption cases, as well as a weak use of modern technological tools in oversight work.

Suggested Keywords:
Oversight bodies – Combating administrative corruption

الملخص :

هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على دور الأجهزة الرقابية في كشف ومكافحة مظاهر الفساد الإداري داخل المؤسسات الحكومية، من خلال تحليل مدى فعاليتها في أداء مهامها الرقابية، ومدى تأثير استقلاليتها على كفاءتها في محاربة الفساد الاداري، وكما يسعى البحث إلى الوقوف على أبرز التحديات والعوائق التي تواجه تلك الأجهزة أثناء قيامها بمهامها الرقابية، سواء كانت تحديات قانونية أو إدارية أو هيكلية، وفي إطار ذلك يستعرض البحث عدداً من السبل والآليات الفعالة المقترحة لتعزيز كفاءة هذه الأجهزة، بما يسهم في تحقيق مبادئ الشفافية والمساءلة الإدارية داخل القطاع العام وتوصلت الدراسة إلى النتائج الاتية:

- ضعف استقلالية الأجهزة الرقابية أحد أبرز معوقات مكافحة الفساد الإداري في ليبيا، ويتضح من تحليل البنية القانونية أن معظم الأجهزة الرقابية تخضع بشكل أو بآخر للسلطة التنفيذية، مما يحد من فاعليتها في محاسبة كبار المسؤولين المتورطين في الفساد.

-غياب الإرادة السياسية الحقيقية يعرقل جهود مكافحة الفساد، وعلى الرغم من تعدد المبادرات الرقابية، فإن غياب الدعم السياسي الفعلي والتغطية السياسية على الفاسدين يمثل عائقًا رئيسيًا أمام المساءلة.

- تضارب الاختصاصات بين الأجهزة الرقابية يؤدي إلى تشتت الجهود الرقابية، وهناك تكرار في المهام بين ديوان المحاسبة، وهيئة الرقابة الإدارية، وهيئة مكافحة الفساد، مما يُضعف التنسيق ويخلق ثغرات يستغلها الفاسدون.
- نقص الموارد البشرية والتقنية في الأجهزة الرقابية يؤثر سلبًا على أدائها، وتعاني العديد من الأجهزة من نقص في الكفاءات المؤهلة تقنيًا للتحقيق في قضايا الفساد، إضافة إلى ضعف في استخدام أدوات التكنولوجيا الحديثة في الرقابة.

الكلمات المفتاحية:
الأجهزة الرقابية- مكافحة الفساد الإداري

المقدمة:

يُعتبر الفساد الإداري من أبرز الظواهر السلبية التي تعرقل جهود التنمية وتضعف مؤسسات الدولة، حيث يؤثر تأثيراً بالغاً في مختلف الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ويُسهم في تفشي اللامساواة، وتبديد الموارد، وفقدان ثقة المواطن في الأجهزة الحكومية، وتتنوع مظاهر الفساد الإداري لتشمل الرشوة، والمحسوبية، والمحاباة، وسوء استغلال السلطة، والاختلاس، والتلاعب في الصفقات والعقود، وكلها تشكل انتهاكاً صارخاً لمبادئ النزاهة والشفافية والمساءلة.

وأمام هذا التحدي الجسيم برزت أهمية الدور الذي تضطلع به الأجهزة الرقابية، بوصفها أدوات فعالة لكشف الفساد ومتابعة أوجه القصور والانحراف في الأداء الإداري، ومن ثم اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة بحق المخالفين، فهذه الأجهزة تعمل على فرض الرقابة الإدارية والمالية والقانونية على مؤسسات الدولة، والتأكد من مدى التزامها بالقوانين واللوائح والأنظمة المعتمدة.

ومع ذلك فإن فعالية الأجهزة الرقابية تختلف من دولة إلى أخرى، تبعاً لجملة من العوامل منها: مدى استقلاليتها عن السلطة التنفيذية، ومدى توافر الموارد المالية والبشرية اللازمة، والتطور التقني الذي تعتمد عليه، إضافة إلى الإرادة السياسية الحقيقية في مكافحة الفساد، إذ لا يمكن الحديث عن مكافحة حقيقية للفساد الإداري في ظل بيئة لا تدعم استقلال الرقابة أو تحجم من صلاحياتها.

ومن هذا المنطلق تسعى هذه الدراسة التحليلية إلى تسليط الضوء على واقع الأجهزة الرقابية، من حيث هيكلها التنظيمي، وآليات عملها، ومدى مساهمتها في الحد

من مظاهر الفساد الإداري ، و كما تهدف إلى تحليل أبرز التحديات والمعوقات التي تحد من كفاءتها وفاعليتها، ومحاولة تقديم مقترحات يمكن أن تسهم في تطوير أدائها وتعزيز دورها في حماية المال العام وتحقيق الإدارة الرشيدة.

إن دراسة موضوع كهذا تكتسب أهمية خاصة في الوقت الراهن، لا سيما في ظل التحولات السياسية والإدارية والاقتصادية التي تشهدها العديد من الدول، والحاجة إلى بناء مؤسسات قوية تعتمد على الشفافية والمساءلة كركائز أساسية للحكم الرشيد والتنمية المستدامة.

أولاً- مشكلة الدراسة:

ويمثّل الفساد الإداري أحد أبرز المعضلات التي تواجه الدول على اختلاف أنظمتها، حيث يؤدي إلى خلخلة النظام الإداري، ويُعيق التنمية، ويؤثر سلباً في كفاءة المؤسسات وفاعليتها، وكما ينعكس هذا النوع من الفساد بشكل مباشر على ثقة المواطن في مؤسسات الدولة، ويغذي شعوراً عاماً باللاعدالة، ويؤدي إلى تآكل منظومة القيم التي تقوم عليها الإدارة العامة والفساد الإداري لا يظهر فقط في صورة رشوة أو اختلاس مالي، بل يشمل أشكالاً متعددة مثل سوء استخدام السلطة، واستغلال النفوذ، والمحاباة، والتلاعب بالإجراءات الإدارية، وتضارب المصالح، وغيرها من الممارسات التي تمثل خرقاً صريحاً لمبادئ الحوكمة والشفافية والمساءلة.

ومن هنا تبرز أهمية الأجهزة الرقابية كأداة أساسية للحد من هذا الفساد، فهي تمثل الحصن الأول لضبط الأداء الإداري ومراقبة مدى الالتزام بالقوانين واللوائح، وقد أولت معظم الدول أهمية كبرى لهذه الأجهزة، حيث أنشأت مؤسسات وهيئات رقابية متخصصة، بعضها يخضع للسلطة التنفيذية، وبعضها الآخر يتمتع بالاستقلال المالي والإداري، و كما أُنيط بهذه الأجهزة دور رئيسي يتمثل في فحص ومراجعة العمليات الإدارية والمالية، وكشف أوجه القصور والانحراف، ورفع التقارير للجهات العليا أو للمجالس التشريعية. ولكن، وعلى الرغم من هذه الجهود التنظيمية والتشريعية، إلا أن الواقع يكشف عن فجوة واضحة بين الدور المتوقع للأجهزة الرقابية وبين فاعليتها الفعلية في مكافحة الفساد الإداري.

وتُشير العديد من التقارير المحلية والدولية إلى أن الأجهزة الرقابية في كثير من الدول، وخاصة في الدول النامية، تعاني من عدة إشكاليات تحد من قدرتها على

أداء مهامها بشكل فعال، إذ أن هذه الأجهزة في كثير من الأحيان، لا تتمتع بالاستقلالية اللازمة التي تضمن لها العمل بحرية وشفافية بعيداً عن تأثيرات السلطة السياسية أو الإدارية، و كما أن ضعف الإمكانات البشرية، وقلة الكوادر المؤهلة، ونقص التجهيزات التقنية، كلها تمثل تحديات إضافية تؤثر على جودة الأداء الرقابي،و إلى جانب ذلك تُعد الإطار التشريعي الحاكم لعمل هذه الأجهزة في بعض الدول غير كافٍ، أو أنه يُخضعها لمساءلة محدودة لا تسمح لها بممارسة سلطتها الكاملة في المساءلة والمحاسبة، مما يؤدي إلى تحجيم دورها وتقييد قدرتها على التدخل الفعلي عند حدوث المخالفات.

ويُضاف إلى ما سبق أن بعض الأجهزة الرقابية تواجه صعوبة في التنسيق فيما بينها، أو في الوصول إلى المعلومات والبيانات التي تحتاجها من الجهات المعنية، وهو ما يُعطل عملها أو يُفقده فعاليته ، و كما أن البيئة السياسية أحياناً تلعب دوراً كبيراً في تعطيل الرقابة أو استخدامها بشكل انتقائي، مما يُفقد العملية الرقابية مصداقيتها، ويجعلها أداة في يد السلطات بدل أن تكون ضامنة للعدالة والنزاهة. ومن هنا، فإن واقع الأجهزة الرقابية يثير تساؤلات عميقة حول مدى قدرتها الحقيقية على مكافحة الفساد الإداري، وما إذا كانت تقوم بدورها فعلاً أم أن هناك اختلالات هيكلية وتشريعية تُضعف من فاعليتها، وتُفقدها القدرة على إحداث التغيير المطلوب.

وفي ضوء هذا السياق تتبلور مشكلة البحث حول تحديد مدى فاعلية الأجهزة الرقابية في مكافحة الفساد الإداري، وتحليل العوامل التي تؤثر على قدرتها في أداء مهامها الرقابية بكفاءة واستقلالية، فهذه المشكلة لا تتعلق فقط بمدى وجود الأجهزة، بل تتصل بكيفية عملها، والبيئة التي تعمل فيها، ومدى تمكينها من أدوات الرقابة الفعالة، ومدى التزام المؤسسات الأخرى بالتعاون معها،و كما تُثير هذه الإشكالية تساؤلاً مركزياً حول العلاقة بين الإرادة السياسية والإصلاح المؤسسي من جهة، وبين تمكين الأجهزة الرقابية من أداء دورها بفاعلية من جهة أخرى، وهو ما يشكّل محوراً جوهرياً لفهم منظومة الرقابة ومكافحة الفساد في أي مجتمع يسعى إلى الحكم الرشيد والإدارة النزيهة.

ثانياً: تساؤلات الدراسة:

س1- ما مدى فعالية الأجهزة الرقابية في الكشف عن مظاهر الفساد الإداري داخل المؤسسات العامة، وما الإجراءات التي تتبعها في مواجهته؟

س2- كيف تؤثر استقلالية الأجهزة الرقابية – من حيث البنية القانونية والإدارية – على قدرتها في أداء دورها بفعالية في مكافحة الفساد؟

س3- ما أبرز التحديات المؤسسية والتشريعية واللوجستية التي تعيق الأجهزة الرقابية عن أداء وظائفها بالشكل المطلوب؟

س4- إلى أي حد تسهم البيئة السياسية والإدارية في تعزيز أو إضعاف أداء الأجهزة الرقابية في تحقيق مبادئ الشفافية والمساءلة ومحاربة الفساد الإداري؟

ثالثاً- أهداف الدراسة:

1- التعرف على الدور الذي تؤديه الأجهزة الرقابية في كشف ومكافحة الفساد الإداري داخل المؤسسات الحكومية.
2- التعرف على مدى استقلالية الأجهزة الرقابية وتأثير ذلك على فاعليتها في محاربة الفساد الإداري.
3- التعرف على أهم التحديات والعوائق التي تواجه الأجهزة الرقابية أثناء أداء مهامها الرقابية.
4- التعرف على سبل وآليات فعّالة لتعزيز كفاءة الأجهزة الرقابية في تحقيق الشفافية والمساءلة الإدارية.

رابعاً: أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في الاتي:

الأهمية النظرية:

1- يساهم البحث في إثراء الأدبيات العلمية المتعلقة بموضوع الفساد الإداري والأجهزة الرقابية، من خلال تقديم تحليل معمّق لدورها ووظائفها.
2- يوضّح العلاقة بين فعالية الأجهزة الرقابية وبين مؤشرات الشفافية والنزاهة في الإدارة العامة.
3- يساعد في بناء إطار نظري شامل يمكن أن يُعتمد عليه في دراسات لاحقة تتناول الرقابة الإدارية أو الحوكمة الرشيدة.

4- يُبرز أهمية الاستقلالية المؤسسية والتشريعية للأجهزة الرقابية باعتبارها أحد المفاتيح الأساسية لمكافحة الفساد.

الأهمية التطبيقية:

1- يُقدّم توصيات عملية لصنّاع القرار لتعزيز كفاءة وفاعلية الأجهزة الرقابية في مواجهة الفساد الإداري.
2- يُساعد في تشخيص واقع الأداء الرقابي وتحديد نقاط الضعف التي يمكن العمل على معالجتها من خلال إصلاحات مؤسسية وتشريعية.
3- يدعم جهود تطوير سياسات رقابية حديثة تعتمد على الشفافية والحوكمة واستخدام التكنولوجيا في تتبّع الأداء الإداري.
4- يُسهم في زيادة الوعي بأهمية الرقابة في تحسين جودة الخدمات العامة وتعزيز ثقة المواطن بمؤسسات الدولة.

مفاهيم الدراسة:

- **الفساد الإداري**: يعرف الفساد الإداري على أنه "استغلال الموظف العام لسلطاته أو وظيفته لتحقيق منفعة شخصية أو لصالح آخرين، مما يؤدي إلى الإضرار بالمصلحة العامة" .[1]

- **الأجهزة الرقابية**: تشمل الأجهزة الرقابية الهيئات والمؤسسات التي تتولى مراقبة الأداء الإداري والمالي في الدولة لضمان الالتزام بالقوانين واللوائح، ومن أبرزها: ديوان المحاسبة، الجهاز المركزي للمحاسبات، النيابة الإدارية، وهيئات التفتيش المختلفة .[2]

- **مكافحة الفساد الإداري**: تتمثل مكافحة الفساد الإداري في مجموعة من الإجراءات والآليات التي تهدف إلى الوقاية من الفساد، الكشف عن ممارساته، ومعاقبة مرتكبيه، وذلك من خلال تعزيز الشفافية، المحاسبة، وتفعيل دور الأجهزة الرقابية .[3]

- **مبدأ المشروعية**: يشير مبدأ المشروعية إلى ضرورة التزام الإدارة العامة بالقوانين واللوائح في جميع تصرفاتها، حيث أن أي انحراف عن هذه القواعد يعد فسادًا إداريًا .[4]

- **الرقابة الإدارية**: الرقابة الإدارية هي العملية التي تقوم بها الأجهزة الرقابية لمتابعة وتقييم أداء الأجهزة الحكومية لضمان التزامها بالقوانين والسياسات المعتمدة، وتعمل على كشف المخالفات واتخاذ الإجراءات اللازمة .[5]

أولا: ما مدى فعالية الأجهزة الرقابية في الكشف عن مظاهر الفساد الإداري داخل المؤسسات العامة، وما الإجراءات التي تتبعها في مواجهته:

تلعب الأجهزة الرقابية دورًا بالغ الأهمية في كشف مظاهر الفساد الإداري داخل المؤسسات العامة، كونها أدوات الدولة الأساسية في ضمان خضوع الأداء الإداري والمالي للمعايير القانونية والتنظيمية، تعتمد فعالية هذه الأجهزة على مدى استقلاليتها، وامتلاكها لصلاحيات واسعة تتيح لها التفتيش والتحقيق، وكذلك على مدى تجاوب الجهات الخاضعة للرقابة معها. فحين تكون الرقابة مستقلة عن الجهاز التنفيذي وتتمتع بالكفاءة والشفافية، تكون أكثر قدرة على كشف التجاوزات والمخالفات، سواء أكانت هذه المخالفات متعلقة بإساءة استخدام السلطة، أو التلاعب بالأموال العامة، أو المحسوبية، أو الاستغلال غير المشروع للوظيفة.

وتشير التجارب العملية إلى أن الأجهزة الرقابية مثل ديوان المحاسبة أو جهاز الرقابة الإدارية، عند تفعيلها بشكل منهجي ومستدام، تكون قادرة على رصد انحرافات الإدارة عن مبادئ المشروعية والشفافية، فالمؤسسات العامة بطبيعتها عرضة للفساد الإداري نتيجة تركيز السلطة، وضعف الرقابة الذاتية، ونقص آليات المساءلة الداخلية، مما يجعل تدخل الأجهزة الرقابية أمرًا ضروريًا، الرقابة ليست فقط عملية كشف بل تشمل أيضًا التحليل والتقويم، مما يجعل منها وسيلة لإصلاح منظومة العمل الإداري من الداخل، وهذا ما أكدته دراسة بعنوان "دور الرقابة الإدارية في الكشف عن الفساد المالي والإداري" والتي أُجريت على مؤسسات حكومية ليبية في مدينة الخمس، حيث تبين أن تطبيق الرقابة الداخلية بنحو فعال ساعد في تقليص فرص الفساد، إذ ساعد وجود تعليمات دقيقة وإجراءات محددة على ضبط تصرفات العاملين وتقييد هوامش الفساد.

وأما من حيث الإجراءات المتبعة لمواجهة الفساد بعد اكتشافه، فتتنوع حسب طبيعة الجهاز الرقابي وصلاحياته القانونية. تبدأ أولى الخطوات بجمع المعلومات من خلال التقارير والملاحظات الواردة أو من خلال المبادرة الذاتية للجهاز الرقابي، ثم

تنتقل إلى مرحلة التحقيق والتحقق من صحة المعلومات عبر فحص الوثائق وإجراء المقابلات واستدعاء الأطراف المعنية. وإذا ثبت وجود مخالفة، يتم إعداد تقارير تفصيلية تُرفع إلى الجهات المختصة لاتخاذ التدابير اللازمة، والتي قد تشمل الإحالة إلى القضاء أو المجالس التأديبية في بعض الأحيان، يوصي الجهاز الرقابي بتعديل اللوائح الداخلية للمؤسسة أو تحسين أساليب العمل، منعًا لتكرار المخالفات.

ومن الملاحظ أيضًا أن الأجهزة الرقابية لا تكتفي بالمعالجة اللاحقة للفساد، بل تسعى إلى الوقاية منه عبر نشر ثقافة الرقابة والنزاهة في بيئة العمل الحكومي، فالأجهزة التي تواكب التدريب المستمر لموظفيها وتعمل بشفافية مع وسائل الإعلام والمجتمع المدني تكون أكثر قدرة على تحقيق الردع العام، وتخلق جوًا من المساءلة المستمرة التي تحد من فرص الفساد قبل وقوعه، وقد خلصت دراسة بعنوان "أثر الرقابة الداخلية على الحد من الفساد المالي والإداري" إلى أن وجود مقومات رقابة فعالة داخل المؤسسات الصحية في مدينة بنغازي، كان له أثر إيجابي في تحسين الأداء وتقليل نسب المخالفات، مما يعكس الأثر التراكمي للرقابة في بناء سلوك إداري سليم.

ختامًا لا يمكن فصل فعالية الأجهزة الرقابية عن السياق السياسي والإداري العام الذي تعمل فيه، إذ كلما زادت الشفافية وسيادة القانون واستقلال القضاء، زادت قدرة الأجهزة الرقابية على أداء مهامها بكفاءة، و كما أن دعم القيادة السياسية وتوفير الموارد الفنية والبشرية لهذه الأجهزة، يعد من العوامل الحاسمة في تمكينها من تحقيق أهدافها في مكافحة الفساد الإداري.

ويمكن القول إن الأجهزة الرقابية، عند توافر الشروط المؤسساتية الملائمة، لا تقتصر مهمتها على الرقابة فحسب، بل تصبح أداة لتقويم الأداء الحكومي وتوجيهه نحو تحقيق الصالح العام.[6]

ثانياً: **كيف تؤثر استقلالية الأجهزة الرقابية – من حيث البنية القانونية والإدارية – على قدرتها في أداء دورها بفعالية في مكافحة الفساد:**

تُعد استقلالية الأجهزة الرقابية من الركائز الأساسية لضمان فعاليتها في مكافحة الفساد الإداري. فكلما كانت هذه الأجهزة مستقلة قانونيًا وإداريًا، زادت قدرتها على أداء مهامها بكفاءة وحيادية، مما يسهم في تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد داخل المؤسسات العامة.

تبدأ استقلالية الأجهزة الرقابية من النصوص القانونية التي تُنظم عملها. فوجود تشريعات واضحة تُحدد اختصاصات هذه الأجهزة، وتُؤكد على حيادها واستقلالها عن السلطة التنفيذية، يُعد أمرًا بالغ الأهمية. على سبيل المثال، يُنص في بعض التشريعات على أن تعيين رؤساء الأجهزة الرقابية يتم بآلية تضمن استقلالهم، مثل تعيينهم من قبل السلطة التشريعية أو من خلال لجان مستقلة، مما يحميهم من الضغوط السياسية أو الإدارية التي قد تُؤثر على قراراتهم.

إضافة إلى ذلك يُعتبر توفير الموارد المالية والبشرية المستقلة من العوامل الأساسية لاستقلالية الأجهزة الرقابية، فتمويل هذه الأجهزة بشكل مستقل عن الجهات التي تخضع لرقابتها يُمكّنها من تنفيذ مهامها دون تدخل أو تأثير خارجي، و كما أن توفير الكوادر المؤهلة والمدربة يُعزز من قدرة هذه الأجهزة على أداء مهامها بكفاءة واحترافية.

ومن الناحية الإدارية يُعد وجود هيكل تنظيمي مستقل وواضح من العوامل التي تُسهم في استقلالية الأجهزة الرقابية، فكلما كان الهيكل التنظيمي لهذه الأجهزة مُستقلًا عن الهيكل التنظيمي للسلطة التنفيذية، زادت قدرتها على اتخاذ قراراتها بحرية وحيادية، و كما أن وجود آليات داخلية للمراجعة والتقييم يُساعد في تعزيز الشفافية والمساءلة داخل هذه الأجهزة.

وتُظهر التجارب العملية أن الأجهزة الرقابية المستقلة تُحقق نتائج أفضل في مكافحة الفساد، فاستقلال هذه الأجهزة يُمكنها من رصد المخالفات واتخاذ الإجراءات اللازمة دون خوف أو محاباة ، و كما أن استقلالها يُعزز من مصداقيتها أمام الرأي العام، مما يُسهم في بناء ثقة المواطنين في مؤسسات الدولة.

وعلى الرغم من أهمية استقلالية الأجهزة الرقابية، إلا أن هناك تحديات قد تُؤثر على فعاليتها، و من أبرز هذه التحديات هو التدخل السياسي في عمل هذه الأجهزة، مما قد يُؤثر على قراراتها ويُقلل من مصداقيتها ، و لذا يُعد تعزيز ثقافة احترام استقلالية الأجهزة الرقابية وتوفير بيئة قانونية وإدارية داعمة لها من الأمور الضرورية لضمان فعاليتها في مكافحة الفساد.[7]

وتُعتبر استقلالية الأجهزة الرقابية من أهم العوامل التي تساهم في تعزيز قدرتها على مكافحة الفساد الإداري في المؤسسات العامة، وتُمكن الاستقلالية الأجهزة

الرقابية من ممارسة مهامها بحرية وحيادية، مما يسمح لها بالكشف عن التجاوزات والفساد دون تدخل خارجي أو ضغوط سياسية ،وتلعب البنية القانونية والإدارية دورًا كبيرًا في تحديد مدى قدرة هذه الأجهزة على أداء دورها الفعّال، إذ تؤثر هذه العوامل في تصميم آليات العمل في هذه الأجهزة، بما يسهم في تعزيز أو تقليص قدرتها على مكافحة الفساد.

ومن الناحية القانونية يعتمد استقلال الجهاز الرقابي على عدد من المبادئ الأساسية التي تكفل له القدرة على العمل بحرية تامة، و فالقوانين التي تنظم عمل هذه الأجهزة يجب أن تتضمن ضمانات تحميها من التدخلات السياسية والإدارية ، و على سبيل المثال في بعض الدول توجد قوانين تفرض أن تعيين رؤساء الأجهزة الرقابية يتم من خلال آليات مستقلة، مثل تعيينهم من قبل البرلمان أو لجنة مختصة، وليس من قبل السلطة التنفيذية، وهذا يساهم في تقليل فرص التأثير على قراراتهم من قبل الجهات التي قد تكون متورطة في قضايا فساد، وكما تضمن هذه القوانين أن تكون للأجهزة الرقابية الصلاحيات اللازمة للتحقيق في أي مخالفة، واتخاذ إجراءات قانونية ضد المخالفين.[8]

وبجانب الاستقلال القانوني تلعب الاستقلالية الإدارية دورًا لا يقل أهمية، فالأجهزة الرقابية بحاجة إلى هيكل تنظيمي مستقل عن السلطة التنفيذية لكي تتمكن من تنفيذ مهامها دون أي قيود أو تأثيرات خارجية، وكما أن هناك أهمية كبيرة لتوفير الموارد اللازمة لهذه الأجهزة، بما في ذلك التمويل المستقل، الذي يُحسن من قدرتها على القيام بدورها بشكل كامل، وعندما تكون هذه الأجهزة معتمدة على تمويل من السلطة التنفيذية أو الجهات التي تخضع لرقابتها، فقد تكون هناك محاولات للتأثير على قراراتها أو حتى إعاقة عملها.

إلى جانب الاستقلالية القانونية والإدارية، تحتاج الأجهزة الرقابية إلى توافر آليات تضمن النزاهة والشفافية في عملها، فعلى سبيل المثال وجود آليات داخلية للمراجعة والتقييم المستمر يُسهم في الكشف المبكر عن أي خلل في أدائها، ويساعد على رفع مستوى كفاءتها، و كما أن توفير بيئة تشجع على المساءلة والرقابة الذاتية داخل هذه الأجهزة يعزز من فعاليتها في أداء مهامها.

ومن خلال الدراسات والبحوث التي أُجريت في هذا المجال، تبين أن الأجهزة الرقابية المستقلة تتمتع بقدرة أكبر على مواجهة الفساد مقارنة بتلك التي تعاني من التدخلات السياسية وعلى سبيل المثال دراسة مقارنة بين دول عربية أظهرت أن الدول التي تتمتع الأجهزة الرقابية فيها باستقلالية قانونية وإدارية كانت أكثر قدرة على ضبط الفساد الإداري حيث يتمكن هؤلاء المسؤولون الرقابيون من اتخاذ قرارات حاسمة بعيدًا عن أي ضغط خارجي، وفي المقابل في الدول التي تكون فيها الأجهزة الرقابية خاضعة للتأثيرات السياسية، وجد أن القرارات الرقابية قد تكون غير فعالة أو حتى محابية لبعض الأطراف.

وإن الدعم السياسي والإداري للأجهزة الرقابية لا يعني التدخل في شؤونها، بل يشمل توفير بيئة قانونية منصفة ومستقلة، بالإضافة إلى تأكيد ثقافة الاحترام لعمل هذه الأجهزة وعدم الإضرار بها، وعلى الرغم من أن الاستقلالية القانونية والإدارية تُعد من العوامل الأساسية التي تساهم في تحسين أداء الأجهزة الرقابية، إلا أن هناك عوامل أخرى مثل ثقافة النزاهة والشفافية في المجتمع الإداري، بالإضافة إلى وجود قانون عقوبات فعال ضد الفساد، التي تلعب دورًا مكملًا في تعزيز فعالية الأجهزة الرقابية.

وعلاوة على ذلك فإن الاستقلالية لا تتعلق فقط بالحفاظ على استقلالية الأجهزة الرقابية في الأداء والقرارات، بل أيضًا بالضمانات التي توفرها القوانين لضمان عدم تعرض هذه الأجهزة لأي محاسبة أو انتقام من قبل السلطات السياسية أو الاقتصادية، وهذه الضمانات تتضمن توفير حصانات قانونية لأعضاء الأجهزة الرقابية، مثل ضمان عدم تعرضهم للتوقيف أو التحقيقات أو اتخاذ أي إجراءات تأديبية ضدهم من قبل السلطة التنفيذية أو أي جهة ذات مصلحة.[9]

وفي الختام يمكن القول إن استقلالية الأجهزة الرقابية، سواء من حيث البنية القانونية أو الإدارية، تُعد حجر الزاوية لضمان قدرتها الفعالة في مكافحة الفساد الإداري، و من خلال ضمان استقلالية الأجهزة الرقابية، يمكن تعزيز مبدأ الشفافية، وتحقيق العدالة في التعامل مع المخالفات الإدارية، مما يعزز من مصداقية النظام الإداري ككل، ومع توافر بيئة قانونية داعمة، ستكون هذه الأجهزة قادرة على لعب

دور فاعل في الحفاظ على نزاهة المؤسسات العامة، وبالتالي تعزيز الثقة في الإدارة الحكومية.

ثالثاً: التحديات المؤسسية والتشريعية واللوجستية التي تعيق الأجهزة الرقابية عن أداء وظائفها

تعتبر الأجهزة الرقابية من أهم المؤسسات التي تساهم في تعزيز الشفافية والمساءلة في إدارة الموارد العامة وضمان تطبيق القوانين والسياسات بشكل فعّال، ورغم الأهمية الكبيرة لهذه الأجهزة في الحفاظ على النزاهة والمصداقية في العمل الحكومي، إلا أنها تواجه العديد من التحديات المؤسسية والتشريعية واللوجستية التي قد تؤثر سلبًا على قدرتها على أداء وظائفها بالشكل المطلوب.

التحديات المؤسسية:

ـ الهيكل التنظيمي غير الفعّال: من أبرز التحديات المؤسسية التي تواجه الأجهزة الرقابية هو الهيكل التنظيمي غير المتماسك أو المعقد الذي قد يؤدي إلى صعوبة في اتخاذ القرارات السريعة والفعّالة، ففي بعض الأحيان تكون هناك فوضى إدارية أو توزيع غير دقيق للمهام داخل المؤسسات الرقابية، مما يؤدي إلى نقص في التنسيق بين الأقسام والإدارات المختلفة.

ـ القصور في الكوادر البشرية: يعاني العديد من الأجهزة الرقابية من نقص في الكوادر المتخصصة والمدربة بشكل جيد، إذ أن طبيعة الرقابة تتطلب مهارات فنية وإدارية عالية، ولكن في بعض الحالات، تجد هذه الأجهزة صعوبة في جذب الكفاءات أو تأهيل الموظفين بشكل مناسب. كما أن التدريب المستمر في مجال الرقابة غالبًا ما يكون محدودًا.[10]

ـ التداخل في الاختصاصات: من التحديات المؤسسية الأخرى التي يمكن أن تعيق الأداء الجيد للأجهزة الرقابية هو التداخل في الاختصاصات بين مختلف الهيئات والسلطات الرقابية ، و هذا التداخل قد يؤدي إلى تضارب في المهام وضياع في الأولويات، ومما يصعب من إمكانية تقييم الوضع الرقابي بشكل دقيق.

التحديات التشريعية:

ـ نقص التشريعات أو تداخلها: أحد التحديات الكبرى التي تواجه الأجهزة الرقابية هو غموض التشريعات أو نقصها في بعض الأحيان، إذا كانت القوانين غير واضحة أو

غير محددة بدقة، فإن هذا يعيق قدرة الأجهزة الرقابية على تنفيذ مهامها بالشكل المطلوب، و بالإضافة إلى ذلك قد تتداخل بعض التشريعات بشكل يجعل من الصعب تطبيقها في سياقات مختلفة.

ـ ضعف استقلالية الأجهزة الرقابية: في بعض الدول، قد تكون الأجهزة الرقابية تحت تأثير السلطة التنفيذية أو السياسية، مما يؤثر على استقلاليتها ويحد من قدرتها على القيام بدورها الرقابي، وهذا الضعف في الاستقلالية قد يمنع الأجهزة الرقابية من اتخاذ قرارات حاسمة في مواجهة الفساد أو الانحراف عن القوانين.

ـ نقص الآليات القانونية للمساءلة: في بعض الأحيان، لا تتوافر الآليات القانونية الفعّالة لمحاسبة المؤسسات أو الأفراد الذين يخالفون القوانين، وهذا النقص يؤدي إلى ضعف ردع المخالفين وتهديد فعالية الرقابة.(11)

التحديات اللوجستية:

ـ نقص الموارد المالية: يعد نقص الموارد المالية من أبرز التحديات اللوجستية التي تواجه الأجهزة الرقابية، حيث يتطلب القيام بالرقابة الفعّالة توفير ميزانيات كافية لتأمين الأنظمة الحديثة وتوظيف الأفراد المؤهلين، بالإضافة إلى تغطية تكاليف الأنشطة الميدانية.

ـ ضعف التكنولوجيا والأدوات الحديثة: في عصر الرقمنة، أصبحت الأجهزة الرقابية بحاجة إلى أنظمة معلومات وتقنيات متقدمة لإجراء فحص وتحليل البيانات بشكل دقيق وفعّال، إلا أن العديد من الأجهزة الرقابية تفتقر إلى هذه التقنيات الحديثة، مما يؤثر سلبًا على دقة العمليات الرقابية وكفاءتها.

ـ الصعوبات اللوجستية في التنقل والمتابعة: في بعض الحالات، قد تواجه الأجهزة الرقابية صعوبات في التنقل إلى أماكن المراقبة أو في إجراء الزيارات الميدانية بسبب نقص وسائل النقل أو صعوبة الوصول إلى الأماكن النائية، و هذه الصعوبات تؤثر على قدرة الرقابة في فحص المؤسسات أو المشاريع في مواقع مختلفة.

حلول وتوصيات للتغلب على التحديات:

ـ تحسين الهياكل التنظيمية: يمكن تحسين الهياكل التنظيمية للأجهزة الرقابية من خلال تحديد المهام بوضوح وتوزيع المسؤوليات بشكل دقيق، و كما يجب تعزيز التنسيق بين الإدارات المختلفة لتجنب التداخل في المهام.

ـ **تطوير التشريعات**: ينبغي العمل على تحديث القوانين واللوائح المتعلقة بالرقابة بشكل مستمر لتتناسب مع التحديات المستجدة، و كما يجب تعزيز استقلالية الأجهزة الرقابية عبر ضمان عدم تأثير القوى السياسية عليها.

ـ **توفير الموارد المالية والتقنية**: من الضروري تخصيص ميزانيات كافية لتوفير الأدوات التكنولوجية المتقدمة وتنظيم التدريب المستمر للعاملين في الأجهزة الرقابية، وكما يجب دعم هذه الأجهزة بتقنيات تحليل البيانات والذكاء الاصطناعي لتحسين فعالية الرقابة.

ـ **تعزيز التنسيق بين الأجهزة الرقابية**: يجب أن يتم وضع آليات واضحة للتنسيق بين مختلف الأجهزة الرقابية لتجنب التداخل وضمان متابعة شاملة لمختلف الأنشطة.[12]

استناد لما سبق تلعب الأجهزة الرقابية دورًا مهمًا في الحفاظ على نزاهة الإدارة العامة وضمان تطبيق القوانين بشكل عادل، وعلى الرغم من التحديات المؤسسية والتشريعية واللوجستية التي قد تواجهها، فإن تحسين هذه الجوانب يمكن أن يساهم في تعزيز فعالية الرقابة، إن العمل على تحديث التشريعات، وتوفير الموارد وتطوير البنية التنظيمية والتكنولوجية سيكون له تأثير إيجابي على أداء هذه الأجهزة.

رابعاً: إلى أي حد تسهم البيئة السياسية والإدارية في تعزيز أو إضعاف أداء الأجهزة الرقابية في تحقيق مبادئ الشفافية والمساءلة ومحاربة الفساد الإداري:

تعتبر البيئة السياسية من العوامل الأساسية التي تؤثر بشكل مباشر على فعالية وكفاءة الأجهزة الرقابية في أي دولة، ففي بيئة سياسية مستقرة يتمكن الجهاز الرقابي من ممارسة دوره بشكل أكثر فعالية، حيث يكون قادرًا على متابعة وتقييم الأنشطة والقرارات الحكومية بعناية وبدون تدخلات قد تضعف قدرته، ولكن في بيئة سياسية غير مستقرة، يتأثر أداء هذه الأجهزة بشكل سلبي، إذ قد تكون هناك تدخلات سياسية تؤثر على قدرتها في ممارسة الرقابة الحقيقية.

والاستقلالية هي أحد العوامل الهامة التي تحدد قدرة الأجهزة الرقابية على أداء مهامها بشكل محايد وفعال، و إذا كانت هذه الأجهزة مستقلة عن التأثيرات السياسية والإدارية، فإنها تكون أكثر قدرة على تطبيق الرقابة الصارمة على المؤسسات الحكومية دون التأثر بالضغوط السياسية، وأما إذا كانت هذه الأجهزة خاضعة

لتأثيرات السياسة الحزبية أو الحكومة، فقد تواجه صعوبة في تنفيذ مهامها بموضوعية.

وكذلك يُعتبر الاستقرار التشريعي أحد الجوانب المهمة في البيئة السياسية التي تؤثر في أداء الأجهزة الرقابية، وإذا كانت التشريعات غامضة أو غير مستقرة، فإن هذا يخلق بيئة غير مواتية للعمل الرقابي، حيث يصبح من الصعب تطبيق الرقابة وفق معايير ثابتة وموحدة، وكما أن البيئة السياسية قد تؤثر على تخصيص الموارد المالية والبشرية للأجهزة الرقابية، مما يمكن أن يؤدي إلى تقليص قدرة هذه الأجهزة على أداء مهامها بكفاءة.[13]

وعلاوة على ذلك يلعب التنسيق بين المؤسسات دورًا محوريًا في تعزيز فعالية الأجهزة الرقابية، وفي بيئة سياسية مستقرة، يكون التنسيق بين الأجهزة الرقابية والمؤسسات الأخرى أكثر سلاسة، مما يسهم في تحسين الأداء العام للنظام الرقابي. لكن في بيئة سياسية مضطربة، قد يواجه التنسيق صعوبات تؤثر في العمل الرقابي المشترك بين مختلف الأجهزة.

البيئة السياسية وتأثيرها على الأداء الرقابي:

في ليبيا البيئة السياسية تعتبر متغيرة وغير مستقرة، حيث شهدت البلاد تحولات كبيرة منذ 2011 نتيجة الصراعات السياسية والانقسامات بين الفصائل المختلفة،و هذه البيئة السياسية المضطربة تؤثر بشكل مباشر على الأجهزة الرقابية وقدرتها على أداء وظائفها بفعالية، ففي ظل غياب الاستقرار السياسي، يكون من الصعب على هذه الأجهزة فرض الرقابة الفعالة على الأنشطة الحكومية، سواء على المستوى المحلي أو الوطني، وعندما تكون السلطة السياسية غير موحدة أو خاضعة لتأثيرات خارجية، تضعف قدرة الأجهزة الرقابية على تنفيذ مهامها المتعلقة بالتحقيق في حالات الفساد الإداري والمالي.

النظام السياسي في ليبيا يعتمد على انقسامات بين حكومة الوفاق الوطني والحكومة المؤقتة، بالإضافة إلى وجود العديد من المجالس المحلية التي لها سلطات رقابية محدودة، وهذه الانقسامات تجعل من الصعب التنسيق بين مختلف الجهات الرقابية، مما يؤدي إلى تشويش في تنفيذ السياسات الرقابية.

وإضافة إلى ذلك قد تواجه الأجهزة الرقابية في ليبيا تحديات سياسية حيث يتم الضغط عليها من قبل الجهات السياسية لتجاهل أو التغطية على قضايا فساد معينة قد تشمل أفرادًا في الحكومة أو مؤسسات أخرى، وهذا الضغط السياسي يقلل من قدرة هذه الأجهزة على تحقيق مبادئ الشفافية والمساءلة.(14)

2. **البيئة الإدارية وتأثيرها على الأداء الرقابي:**

البيئة الإدارية في ليبيا هي أيضًا بيئة معقدة، حيث تعاني من ضعف المؤسسات الإدارية وتضارب الهياكل التنظيمية بسبب الفوضى الإدارية التي نشأت نتيجة للصراعات المستمرة، و العديد من المؤسسات الحكومية تفتقر إلى الكفاءات الإدارية العالية، مما يؤثر سلبًا على قدرة الأجهزة الرقابية على تنفيذ مهامها.

وتفتقر ليبيا إلى نظام إداري متكامل يضمن الاستقلالية والحيادية للأجهزة الرقابية. في بعض الحالات، يتم تعيين أفراد في المناصب العليا للأجهزة الرقابية بناءً على المحسوبيات والعلاقات السياسية بدلاً من الكفاءة والجدارة، وهذا يؤدي إلى تقليل فعالية الأجهزة الرقابية في مواجهة الفساد الإداري، حيث يمكن أن يتأثر الأداء الرقابي بعوامل شخصية أو سياسية.

ومن جهة أخرى يعاني الجهاز الإداري من عدم وجود تدريب مستمر للعاملين في الأجهزة الرقابية، فالكفاءات الإدارية ضعيفة في بعض الأحيان، مما يؤدي إلى ضعف القدرة على تطبيق معايير الشفافية والمساءلة، وضعف التدريب يؤدي إلى عدم قدرة الموظفين على استخدام التقنيات الحديثة في جمع المعلومات وتحليلها، مما يجعل من الصعب اكتشاف حالات الفساد في الوقت المناسب.

3. **الشفافية والمساءلة في ظل البيئة السياسية والإدارية:**

إن تحقيق مبادئ الشفافية والمساءلة يتطلب وجود بيئة سياسية وإدارية مستقرة وقوية. في ليبيا، يشكل الفساد الإداري جزءًا من المشاكل التي يعاني منها النظام الإداري، وهو نتيجة لعدة عوامل، منها قلة التخصص والهيكلة غير المتناسقة والاعتماد على الولاءات السياسية. الفساد الإداري يؤدي إلى تفشي المحسوبية والرشوة، مما يعوق تحقيق الشفافية في العمليات الحكومية.

وفيما يتعلق بالمساءلة فإن الوضع السياسي في ليبيا يجعل من الصعب محاسبة المسؤولين، إذ غالبًا ما تتم حماية بعض الشخصيات السياسية بفضل روابطها

أو قوتها السياسية، وفي كثير من الحالات، نجد أن الحكومة لا تتمكن من محاسبة نفسها بسبب الفساد المستشري في هياكلها.

4. محاربة الفساد الإداري:

يعد الفساد الإداري من أكبر التحديات التي تواجه الأجهزة الرقابية في ليبيا،و في ظل بيئة سياسية غير مستقرة وإدارية ضعيفة، يصعب على الأجهزة الرقابية تطبيق سياسات فعالة لمكافحة الفساد، ومع ذلك فإن هناك بعض المبادرات التي تقوم بها بعض المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني لمكافحة الفساد، لكنها غالبًا ما تصطدم بالعراقيل السياسية والإدارية.

وتجدر الإشارة إلى إحدى أهم القضايا المتعلقة بمكافحة الفساد هي عدم وجود تشريعات واضحة تضمن حماية المبلغين عن الفساد أو ضمان استمرارية عمل الأجهزة الرقابية دون تدخل سياسي، و بينما توجد بعض الهيئات الرقابية مثل ديوان المحاسبة، إلا أن استقلاليتها تظل مشكوك فيها، خاصة في حالات تعارض المصالح مع الأطراف السياسية.[15]

5. دور المجتمع المدني في تعزيز الشفافية والمساءلة:

رغم الوضع الصعب في ليبيا، فإن بعض المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني يسعيان إلى تعزيز الشفافية والمساءلة من خلال مراقبة الأداء الحكومي والإبلاغ عن المخالفات والفساد، وهذه المنظمات تعمل على رفع الوعي العام وتثقيف المواطنين حول حقوقهم في المساءلة والشفافية.

ومع ذلك تظل هذه المنظمات تواجه تحديات كبيرة في العمل في بيئة سياسية مضطربة قد تتعرض فيها للمضايقات من قبل بعض الأطراف السياسية، ولكن على الرغم من هذه الصعوبات، فإن الدور الذي تلعبه هذه المنظمات في نشر ثقافة الشفافية يعد خطوة مهمة نحو تحقيق الإصلاحات المطلوبة في النظام الإداري الليبي.[16]

ويمكن القول إن البيئة السياسية والإدارية في ليبيا تشكل عاملًا حاسمًا في تعزيز أو إضعاف أداء الأجهزة الرقابية في تحقيق مبادئ الشفافية والمساءلة ومحاربة الفساد الإداري، فمن خلال تحقيق الاستقرار السياسي وتطوير الهياكل الإدارية، يمكن تحسين فعالية هذه الأجهزة وتحقيق الإصلاحات المطلوبة، إلا أن الأمر يتطلب إرادة سياسية قوية وتنفيذ تشريعات تتسم بالشفافية والمصداقية في تطبيقها.

وبطبيعة الحال تؤثر البيئة السياسية بشكل بالغ في قدرة الأجهزة الرقابية على القيام بمهامها، ويعتمد ذلك بشكل كبير على الاستقلالية، والاستقرار التشريعي، والتخصيص الكافي للموارد، بالإضافة إلى التنسيق الجيد بين المؤسسات.

ولقد توصلت الدراسة إلى عددت نتائج جوهرية:

1- ضعف استقلالية الأجهزة الرقابية أحد أبرز معوقات مكافحة الفساد الإداري في ليبيا، ويتضح من تحليل البنية القانونية أن معظم الأجهزة الرقابية تخضع بشكل أو بآخر للسلطة التنفيذية، مما يحد من فاعليتها في محاسبة كبار المسؤولين المتورطين في الفساد.

2- غياب الإرادة السياسية الحقيقية يعرقل جهود مكافحة الفساد، وعلى الرغم من تعدد المبادرات الرقابية، فإن غياب الدعم السياسي الفعلي والتغطية السياسية على الفاسدين يمثل عائقًا رئيسيًا أمام المساءلة.

3- تضارب الاختصاصات بين الأجهزة الرقابية يؤدي إلى تشتت الجهود الرقابية، وهناك تكرار في المهام بين ديوان المحاسبة، وهيئة الرقابة الإدارية، وهيئة مكافحة الفساد، مما يُضعف التنسيق ويخلق ثغرات يستغلها الفاسدون.

4- نقص الموارد البشرية والتقنية في الأجهزة الرقابية يؤثر سلبًا على أدائها، وتعاني العديد من الأجهزة من نقص في الكفاءات المؤهلة تقنيًا للتحقيق في قضايا الفساد، إضافة إلى ضعف في استخدام أدوات التكنولوجيا الحديثة في الرقابة.

توصيات:

1- ينبغي سن تشريعات تضمن الاستقلال المالي والإداري الكامل للأجهزة الرقابية، بعيدًا عن تأثير السلطة التنفيذية أو التشريعات المؤقتة.

2- إنشاء منظومة وطنية موحدة لمكافحة الفساد، تهدف إلى توحيد جهود جميع الأجهزة المعنية (ديوان المحاسبة، هيئة الرقابة الإدارية، هيئة مكافحة الفساد) في منصة مشتركة لتبادل المعلومات وتنسيق المهام.

3- تعديل القوانين المتعلقة بحماية المبلغين عن الفساد، وإصدار قانون فعال وواضح يوفر الحماية القانونية والمادية والنفسية لكل من يبلغ عن قضايا فساد، مع ضمان عدم ملاحقته إداريًا أو جنائيًا.

4- إطلاق بوابة إلكترونية وطنية للشفافية المالية والإدارية تحتوي على تقارير الإنفاق العام، العقود الحكومية، المناقصات، ورواتب المسؤولين، مما يحد من الفساد ويعزز الرقابة الشعبية.
5- تدريب الكوادر الرقابية على استخدام التكنولوجيا والتحقيقات المالية المتقدمة تطوير قدرات المحققين والمراقبين من خلال دورات محلية ودولية، والتركيز على التحليل المالي الجنائي الرقمي والتدقيق الذكي.
6- ربط الأجهزة الرقابية بالقضاء من خلال آلية إحالة إلزامية واضحة تفعيل نظام قانوني يضمن إحالة ملفات الفساد تلقائيًا للنيابة العامة خلال مدة زمنية محددة دون تدخلات سياسية.
7- إلزام جميع المسؤولين بكشف الذمة المالية دوريًا ونشرها علنًا تفعيل آلية إلزامية تشمل كل من يتولى منصبًا عامًا، وربط عدم الإفصاح بعقوبات تأديبية وقانونية.
8- توعية المواطنين بدور الأجهزة الرقابية وحقوقهم في الإبلاغ عن الفساد تنفيذ حملات إعلامية وتثقيفية مستمرة عبر التلفزيون ووسائل التواصل، لخلق بيئة مجتمعية ترفض الفساد.
9- تأسيس محكمة متخصصة في جرائم الفساد الإداري والمالي تسريع النظر في قضايا الفساد عبر محكمة ذات ولاية خاصة وتخصص دقيق، مما يعزز ثقة الناس في العدالة ويقضي على الإفلات من العقاب.
10- ربط الموازنة العامة السنوية بتقارير الأداء الرقابي والمساءلة، وعدم صرف ميزانيات الوزارات والمؤسسات إلا بعد مراجعة تقارير الرقابة الإدارية والمالية المتعلقة بأدائها السابق.
11- ينبغي العمل على ضمان استقلال الأجهزة الرقابية إدارياً ومالياً عن الجهات التنفيذية، بما يتيح لها أداء مهامها بحرية وفعالية دون تدخل أو ضغوط، مما يسهم في كشف حالات الفساد ومحاسبة المسؤولين عنها بشفافية.
12- من الضروري توفير برامج تدريبية متقدمة ومستمرة للموظفين العاملين في الأجهزة الرقابية، لضمان إلمامهم بأحدث الأساليب الرقابية

والتقنيات الحديثة في الكشف عن الفساد، ما يعزز من فاعلية تلك الأجهزة في أداء دورها.

هوامش البحث :

(1) عبدالسلام بلعيد خليفة، "دور الأجهزة الرقابية في مكافحة الفساد الإداري." مجلة الحق للعلوم الشرعية والقانونية، 2024، ص، 561-574.

(2) حيدر حسين كاظم. "الرقابة ودورها في مكافحة الفساد الإداري والمالي: دراسة تحليلية." مجلة الشرق الأوسط للدراسات القانونية والفقهية، 2021، ص. 49-70.

(3) رمضان حسن محمود،، حسين محروس وقنديل، "دور الأجهزة الرقابية في مكافحة الفساد الإداري والمالي بالدولة" التنمية الإدارية، 2016، ص، 12-19.

(4) سامي لطفي محمد. "دور الأجهزة الرقابية في مكافحة الفساد الإداري: مخالفة مبدأ المشروعية سببًا." مجلة البحوث الفقهية والقانونية، 2023، ص. 43-48.

(5) ثامر عبد الجبار عبد العباس، وحيدر حسين كاظم، "الرقابة ودورها في مكافحة الفساد الإداري والمالي: دراسة تحليلية." مجلة الشرق الأوسط للدراسات القانونية والفقهية، 2021، ص. 49-70.

(6) عبدالله سالم بوقرين، دور الرقابة الإدارية في الكشف عن الفساد المالي والإداري – دراسة ميدانية على المؤسسات الحكومية في مدينة الخمس، مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية، جامعة مصراتة، العدد 21، 2023، ص. 233-260.

(7) هاجر الشبلي، "إشراك الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة ومنظمات المجتمع المدني في مكافحة الفساد، " منصة أثر، مقال، 28 أبريل، 2025.

(8) هالة ناصر، "استقلالية الأجهزة الرقابية وأثرها في مكافحة الفساد: دراسة تحليلية." مجلة دراسات القانون والسياسة. 2019، المجلد 15، العدد 3، ص. 56-72.

(9) عبد الله خالد، "أثر التدخل السياسي على استقلالية الأجهزة الرقابية." دراسات في العلوم الإدارية. 2020، المجلد 12، العدد 5، ص. 114-130.

(10) يوسف غسان، الرقابة الإدارية وأثرها على تعزيز الشفافية في المؤسسات العامة. دار الفكر العربي، 2020، ص12.

(11) سعيد أحمد، التحديات المؤسسية والإدارية في الأجهزة الرقابية، مجلة الشؤون الإدارية، العدد 45، 2019، ص 78.

(12) محمد عباس، التحولات التشريعية وأثرها في تطوير آليات الرقابة الحكومية. مكتبة دار العلم، القاهرة، 2021، ص12.

(13) أحمد إبراهيم، "الفساد الإداري في الدول العربية"، دار الفكر العربي، القارة، ط1، 2017، ص 33.

(14) محمد عبدالله، "السياسات العامة وأثرها في مكافحة الفساد"، مجلة الإدارة العامة، العدد: 45، 2015، ص، 55

(15) فاطمة الزهراء، "الإصلاحات الإدارية ودورها في مكافحة الفساد في العالم العربي"، دار الكتاب الجامعي، 2018، ط2، ص44.

(16) خالد النعماني، "دور الأجهزة الرقابية في مكافحة الفساد في ليبيا"، مجلة الدراسات القانونية، العدد: 32، 2020، ص 77–92.